

Distr.: General
30 June 2004
Arabic
Original: English



مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لشيلى لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لشيلى لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وتتشرف بأن ترفق طيه تقييما لرئاسة شيلى لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، لأغراض تعميمه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.



مرفق للمذكرة الشفوية المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن في أثناء رئاسة شيلي للمجلس (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)

موجز

في أثناء شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ترأس مجلس الأمن السفير هيرالدو مونيوز، الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة. وفي ذلك الشهر، أكمل المجلس برنامج عمل مستفيضا وعقد ٢٥ جلسة، منها ٨ جلسات عامة، و ٣ مناقشات مفتوحة، و ٥ جلسات سرية، و ٩ مناقشات مغلقة. واعتمد المجلس أيضا ٥ قرارات بشأن: الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في الصحراء الغربية، والحالة في جورجيا، والحالة في الشرق الأوسط، الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين؛ واعتمد بيانين أدلى بهما رئيسه بشأن: الأسلحة الصغيرة؛ والمصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع. وأصدر رئيس مجلس الأمن أيضا ٧ بيانات للصحافة بشأن: الحالة في أفغانستان، والحالة في إثيوبيا - إريتريا، والحالة في سيراليون، وأنشطة السيد الأخضر الإبراهيمي في أفغانستان، والحالة في بوروندي، والحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومرة أخرى، الحالة في إثيوبيا - إريتريا.

وتعلّقت المناقشات المفتوحة التي أجريت في أثناء الشهر بقضايا الأطفال في الصراعات المسلحة، والمصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع، والأسلحة الصغيرة، وقد ترأست المناقشتين المتعلقتين بالموضوعين الأولين وزيرة خارجية شيلي، السيدة سوليداد ألفيار فالترويلا، وترأس الاجتماع الثالث الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة. وفي أثناء تلك الاجتماعات، التي حضرها مسؤولون وخبراء معنيون بالمواضيع ذات الصلة من الأمم المتحدة ووكالاتها، اشترك في المناقشة جميع أعضاء مجلس الأمن وعدد كبير من الوفود التي كانت راغبة في المساهمة في المناقشة.

وبالإضافة إلى ذلك، قدم السفير هيرالدو مونيوز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بقرار المجلس ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة والطلبان، تقريرا في الجلسة الافتتاحية عن العمل الذي أنجزته اللجنة، وعن حالة تنفيذ الجزاءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتدابير التي تقترحها لتعزيز التعاون الدولي بهدف منع توفير الدعم المالي للإرهاب وكفالة تنفيذ التدابير الوطنية ذات الطابع السياسي والقانوني وهي التدابير التي تكتسي أهمية أساسية في مكافحة الإرهاب.

الجلسات العامة

الأطفال في الصراعات المسلحة

عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن حالة الأطفال في الصراعات المسلحة وهي مسألة لم ينفك المجلس يعالجها منذ عام ١٩٩٨.

وترأست المناقشة المفتوحة وزيرة خارجية شيلي وحضرها الممثل الخاص للأمين العام المعني بهذه المسألة، أولارا أوتونو، الذي قدم تقريراً جديداً عن التطورات في مجال الحماية القانونية وفي مختلف الحالات التي يواجهها الأطفال في الصراعات المسلحة. وتضمنت قائمة الحاضرين الآخرين الذين أدلوا ببيانات المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة كارول بيلامي، وكذلك ٤٠ ممثلاً لدول أعضاء في المنظمة، بمن فيهم جميع أعضاء مجلس الأمن.

وأظهرت المناقشة حقيقتين:

(أ) يوجد إطار قانوني عام ومحدد لحماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. ومن أحدث الصكوك في هذا المجال اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكولاتها الاختيارية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقرارات مجلس الأمن ذاته.

(ب) يجري تنفيذ الإطار القانوني المذكور آنفاً بصورة غير متسقة. وقد ذكر الأمين العام نفسه أنه لا بد لنا من أن ندخل في "عصر التطبيق".

وكما حدث في عدة مجالات أخرى، لفتت المناقشة الانتباه إلى عدم التوازن بين التطوير التدريجي للقانون الدولي في الأوقات الأخيرة والاستمرار في عدم الامتثال لمعايير ذلك القانون.

وإدراكاً للانتهاكات الجسيمة التي يعاني منها الأولاد والبنات الذين يتم استخدامهم وتجنيدهم، وللإساءات التي تنتج عن هذه الحالة (الإيذاء الجنسي، والتشويهات، والاختطافات، وأعمال السخرة، والفصل عن الأسر، والحرمان من الهوية ومن مركز اللاجئين، وما إلى ذلك)، اتفق أعضاء مجلس الأمن على ضرورة مواصلة العمل من أجل تحسين تنفيذ الإطار القانوني القائم. وقرر المجلس تأكيد ضرورة تحديد الأطراف المذنبة (من بلدان ومجموعات) ومرتكبي الجنايات المتكررة الواردة أسماؤهم في القوائم المرفقة بتقرير الأمين العام. وفي الوقت ذاته، كان ثمة اتفاق عام على توسيع نطاق تلك القوائم لتشمل انتهاكات من أنواع أخرى.

وقد سبق الجلسة العامة المذكورة آنفا اجتماع معقود وفقا لما سمي "صيغة آريا" دعا إلى عقده وفد فرنسا وحضره ممثلو الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأعضاء بارزون في تحالف المنظمات غير الحكومية "قائمة رصد الأطفال والصراعات المسلحة"، وهي صندوق إنقاذ الطفولة، ورصد حقوق الإنسان، ومنظمة الرعاية الدولية (CARE International)، ومنظمة المنطور العالمي الدولية (World Vision).

وأتاح الاجتماع فرصة لتبادل الآراء بين ممثلي المجتمع المدني والحكومات بشأن هذا الموضوع وبخصوص الخطوات اللازمة اتخاذها لمواصلة تحقيق التقدم، كما ساهم في تحسين تفهم حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. وقدمت فرنسا مشروع قرار متعلق بالأطفال في الصراع المسلح.

لجنة الجزاءات ضد تنظيم القاعدة والطالبان

قدم السفير هيرالدو مونيوز، بصفته رئيس اللجنة، تقريراً إلى الأمين العام عن العمل المنجز وعن امتثال الدول الأعضاء لنظام الجزاءات. واقترح السفير مونيوز أيضاً تدابير لتحسين التعاون الدولي ولضمان أن الدول التي تقدم خدمات مالية خارج حدودها ستتعاون مع بلدان الإقامة للأشخاص أو الكيانات من أجل تأمين عدم إمكانية استخدام أية موارد مالية لدعم أنشطة إرهابية. وأضاف أن الهدف الرئيسي للجنة في عام ٢٠٠٤ سيتمثل في العمل على أن تواصل كافة الدول تركيز اهتمامها على مشكلة الإرهاب وأن تشمل التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب على سياسات وأنشطة مناسبة.

واعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) المتعلق بالمخاطر الدولية التي تسببها الأعمال الإرهابية للسلم والأمن الدوليين، وهو قرار قدمت مشروعه شيلي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي واعتمد كنص مقدم من الرئيس. ويتضمن القرار عدداً من الأحكام الرامية إلى تعزيز نظام الجزاءات؛ ومن بين تلك الأحكام أن المجلس:

- أكد من جديد ضرورة مكافحة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين والناجمة عن الأعمال الإرهابية، وذلك باستخدام جميع الوسائل.
- طالب بالتجميد الفوري للموارد الاقتصادية والمالية للأفراد أو للكيانات التابعة لأسامة بن لادن أو للمنظمة المعروفة بتسمية القاعدة أو لطالبان، أو التي تم تحديد أنها مرتبطة بأي منهم.
- طالب الدول الأعضاء بمنع هؤلاء الأفراد أو الكيانات من دخول أراضيها أو المرور العابر بها.

- حظر بيع أو نقل الأسلحة والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية لهؤلاء الأفراد أو الجماعات.
- حث الدول على العمل بمزيد من القوة والحزم لمنع تدفق الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية إلى الأفراد أو الكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن و/أو حركة طالبان؛ وبصورة خاصة أدرج القرار لأول مرة فكرة وضع قواعد تحكم عمل المنظمات التي لا تستهدف الربح، والنظم البديلة أو غير الرسمية لتحويل الأموال.
- طلب إلى الدول أن تضع شروطاً وإجراءات إبلاغ داخلية عن حركة العملات عبر الحدود.
- أنشأ مرة أخرى، فريق خبراء لمساعدة اللجنة في عملها. والفريق مطالب في هذه المرة، بالإضافة إلى القيام بأعمال رصد تنفيذ الجزاءات، بأن يضطلع بعمل تحليلي وسيكون له دور محدد بأكثر وضوح في دعم أعمال اللجنة. وسيرتفع عدد الخبراء من ٥ إلى ٨.
- طلب إلى الدول التي لم تقدم تقاريرها وفقاً للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) أن تقدم تقاريرها بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ أو، إن لم تفعل ذلك، أن تفسر أسباب عدم امتثالها لهذا الالتزام. وستنشر في وقت لاحق قائمة بالدول التي لم تقدم تقاريرها، مع موجز تحليلي للأسباب التي عللت تلك الدول بها عدم تقديم تقارير، وذلك بالصيغة التي قدمتها الدول ذاتها.

مناقشة مفتوحة بشأن المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة

- عقد مجلس الأمن في ٢٦ كانون الثاني/يناير مناقشة مفتوحة، اقترحها شيلي، بشأن المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة. وترأست المناقشة وزيرة خارجية شيلي التي قدمت الموضوع وتلت رسالة واردة من رئيس الأساقفة الجنوب أفريقي ديسموند توتو المحرز على جائزة نوبل للسلام، وأدلت ببيان بالنيابة عن وفد شيلي.
- وعرض كل من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والأمين المساعد للشؤون الإنسانية، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رؤية مؤسسية للمصالحة تضمنت توجيهها للنقاش. وتواصلت المناقشة ببيانات من أعضاء المجلس، تلتها بيانات ممثلين بلدان أعضاء في الأمم المتحدة.

وكان ثمة توافق آراء على أنه لا توجد حلول صالحة للجميع بخصوص المصالحة لكن ثمة مجموعة من المعايير التي يجب الوفاء بها. وأتفق أيضا على أن المصالحة عملية معقدة قد تخضع لتوقيت معين وطرائق معينة لا يمكن فرضها من الخارج.

ولوحظ وجود علاقة وثيقة بين السلام والمصالحة والعدل. ولا يكون السلام دائما إلا إذا قام على أساس المصالحة. والعدل عنصر أساسي في عملية المصالحة. وأعيد تأكيد قيمة لجان الحقيقة والمصالحة، والمحاكم الوطنية، والمحاكم الدولية المخصصة، والمحكمة الجنائية الدولية، كأدوات في إطار عملية المصالحة. ويمثل التعويض للضحايا عنصرا أساسيا أيضا. وتم التشديد على الدور الحيوي الذي يؤديه المجتمع المدني وعلى الشعور بالانتماء الذي يجب أن يكون موجودا في كل عملية للمصالحة.

وتتمتع المرأة بإمكانية خاصة للمساهمة في عملية المصالحة، كما ينبغي وضع الحالة الخاصة للأطفال في الاعتبار.

وبدرجات متفاوتة من التشديد، لوحظت الروابط القائمة بين السياق الاقتصادي والاجتماعي وعمليات المصالحة، فضلا عن سيادة القانون وتعزيز حماية حقوق الإنسان بوصفهما قضيتين متأصلتين في عمليات المصالحة.

ورأت الوفود أن للأمم المتحدة دورا هاما في تيسير وتوجيه عمليات المصالحة. وينبغي أن يتمثل هذا الدعم في عرض خيارات وألا يكون توجيهها للإدارة المذكورة أعلاه. وذكر بعض الوفود أن من الضروري اتباع نهج شامل. وتم إبراز الفائدة من تحديد عناصر عملية المصالحة التي تتضمنها عمليات عديدة لحفظ السلام من بينها العمليات في أنغولا، وأفغانستان، وبوروندي، وكوسوفو، وليبيريا، وتيمور - ليشتي، وسيراليون، وكوت ديفوار.

ونتيجة للمناقشة، يمكن القول بأنه تم الاتفاق على أن المصالحة الوطنية تمثل أحد أهداف العمل المتعدد الأطراف في حالات ما بعد الصراع.

وفي البيان الرئاسي الذي تمت الموافقة عليه عند اختتام الاجتماع (S/PRST/2004/2)، دعا المجلس الأمين العام، في جملة أمور، إلى أن يضع في الاعتبار الآراء المعرب عنها في أثناء المناقشة لدى إعداد تقريره عن دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام وسيادة القانون. ودعا أيضا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي هيئات المنظومة الأخرى ذات الصلة والتي لها تجربة وخبرة في هذا المجال إلى أن تساهم في هذه العملية.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقد الممثل الدائم لشيلى لدى الأمم المتحدة، اجتماعا في إطار صيغة آريا، وذلك تحضيراً للمناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع. وكان من ضمن

المشاركين في المناقشة ممثلو منظمة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، والأكاديمية الدولية للسلام. واستخدم الاجتماع، كوثيقي معلومات أساسية "ورقتين غفل" أعدهما الممثل الدائم لشيلى بشأن القضايا المثارة في المناقشة. وسمح الاجتماع بتحسين فهم النهج الذي تتوخاه المنظمات غير الحكومية الرئيسية بشأن مشكلة المصالحة، والاقتراحات المقدمة من تلك المنظمات بخصوص التدابير التي يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة في هذا الميدان.

الأسلحة الصغيرة

تمثل موضوع آخر من المواضيع التي عقدت بشأنها مناقشة مفتوحة في مسألة الأسلحة الصغيرة، التي جرت مناقشتها في اجتماع عُقد للنظر في تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ التدابير الـ ١٢ الواردة في توصيات الأمين العام بشأن هذه المسألة. وتناول الكلمة في أثناء المناقشة ممثلو ٢١ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعرب الممثلون في بيانهم عن التقدير لمحتوى التقرير الذي لاحظ التقدم المحرز وحدد مجالات ما زال يتعين فيها تنفيذ تدابير عملية.

وأشير بصورة خاصة لاعتماد قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥٨ الذي أنشأت بموجبه فريقا عاملا مكلفا بالتفاوض بشأن صك دولي يمكن الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. وأقر المجلس بيانا للرئيس بشأن هذه المسألة (S/PRST/2004/1).

أفغانستان

عقدت في ١٥ كانون الثاني/يناير جلسة عامة ومشاورات سرية بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام الأخضر إبراهيمي الذي أدلى ببيان شامل عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان تضمن تحليلا واسقاطات بشأن مستقبل البلد. وهذه آخر مشاركة للسيد إبراهيمي بخصوص هذا الموضوع إذ أنه أكمل عمله كممثل خاص للأمين العام في أفغانستان وتسلم مهام أخرى بصفته مستشارا خاصا للأمين العام. وحضر الجلسة الأمين العام، الذي أشاد بالسيد إبراهيمي في بيان أثنى فيه على العمل المتميز الذي أنجز في أفغانستان في أثناء السنتين الأخيرتين. وأشار أيضا إلى التقدم المحرز حديثا، مثل اعتماد الدستور الجديد، من طرف لوي جيراغا الدستورية، وأشار إلى بعض التحديات الرئيسية التي تواجه البلد. واسترعى السيد إبراهيمي الانتباه إلى بعض عناصر تقرير الأمين العام (S/2003/1212):

- استرعى الانتباه إلى الدستور الجديد الذي اعتمدته لوبا جيرغا وقال إن هذا ينبغي أن يكون مصدر افتخار لشعب أفغانستان الذي تمكن، رغم المصاعب التي ما زالت تواجهه، من التوصل إلى اتفاق بشأن دستور عن طريق الحوار السلمي؛
 - وأشار إلى المشاكل الرئيسية التي لن تنفك تواجههم بما فيها، على وجه الخصوص، إصلاح قطاع الأمن، والمصاعب الأمنية الجسيمة في جنوب البلد وشرقيه وجنوب شرقيه؛
 - وعرض بكثير من التفصيل العناصر الرئيسية للعملية الانتخابية، وزيادة حجم القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والحالة فيما يتعلق بإنتاج المخدرات والاتجار بها؛
 - وذكر في ما يتعلق بالتأييد الشعبي للحكومة أنه توجد أوجه قصور معينة في لوبا جيرغا. وأشار على سبيل المثال إلى عدم تأييد الباشتون الذين يرون أنهم لم يحصلوا على تمثيل ملائم في الحكومة الحالية، وقد تفاقم ذلك بسبب تباطؤ وصول المساعدة إلى المناطق التي يعيشون فيها نتيجة لمشاكل أمنية؛
 - وفي الميدان الاقتصادي، قال إنه ينبغي إعادة النظر في التكاليف التي حُسبت في مؤتمر طوكيو. وأضاف أنه، بغية التمكن من سد هذه الفجوة، قد عمّم وثيقة غير رسمية قدم فيها توصية بشأن جدول أعمال مؤتمر دولي جديد محتمل للمانحين يتولى تحليل واستعراض الجوانب المذكورة أعلاه؛
 - وأعرب كل من الأمين العام والممثل الخاص عن الرأي بأن تحديد الالتزام الضروري من المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية بمواصلة وإكمال عملية التحول في طور ما بعد اتفاق بون يمكن أن يتحقق على أفضل وجه بعقد مؤتمر دولي آخر معني بأفغانستان.
- وأعرب أعضاء المجلس من جهتهم، بصورة عامة، عن ثنائهم وتهنئتهم للممثل الخاص للأمين العام على خدمته في أثناء فترة طويلة كرئيس لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. وذكروا أيضا أنه، بالرغم من التقدم المحرز في إطار اتفاق بون، ما زال يتعين إنجاز الكثير لكي تصبح عملية السلام عملية لا رجعة فيها، وعلقوا على مختلف الجوانب التي تناولها الأمين العام في تقريره. وأعرب الوفد الألماني عن استعداد حكومة بلده للاشتراك مع الحكومة الأفغانية في استضافة مؤتمر دولي آخر معني بأفغانستان في ألمانيا. وتم اعتماد بيان للصحافة لرئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان (SC/7979).

الجلسات السرية

العراق

استقبل مجلس الأمن في جلسة سرية وفدا كبيرا لمجلس الحكم العراقي. وحضر الجلسة الأمين العام، السيد كوفي عنان، وقدم السيد عدنان بشاشي، رئيس مجلس الحكم لشهر شباط/فبراير، عرضا عن التقدم المحرز حديثا في بلده والمشاكل المتبقية، وطلب إلى الأمين العام إرسال بعثة لتحديد جدوى تنظيم انتخابات مباشرة في تاريخ مبكر. وقرر الأمين العام فيما بعد إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى العراق بقيادة مستشاره الخاص السيد الأخضر إبراهيمي.

جورجيا - أبخازيا

عقد مجلس الأمن جلسة سرية بشأن جورجيا على نحو ما وافق عليه المجلس في ٢٣ كانون الثاني/يناير لاستقبال السيد ملخاز كاكابادزه، وزير الشؤون الخاصة في حكومة جورجيا^(١) وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام، هايدي تاغليافيني، تقرير الأمين العام (S/2004/26) وأعلنت أن اجتماعا استعراضيا لفريق أصدقاء الأمين العام سيعقد قريبا في جنيف في النصف الثاني من شهر شباط/فبراير.

وأعرب وزير الشؤون الخاصة لجورجيا عن تقديره للعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة وأعاد تأكيد التزام جورجيا بالتسوية السلمية للصراع. وأضاف أن الانتعاش الاقتصادي لا يمكن أن يُستخدم كبديل للتسوية السياسية. واختتم بيانه بدعوة بعثة لمجلس الأمن لزيارة جورجيا وأبخازيا.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للممثلة الخاصة وعن دعمهم التام لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ولتوصيات جنيف واتفاقات سوشي.

اجتماعات البلدان المساهمة بقوات

عقد المجلس ثلاث جلسات سرية مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات في البعثات في جورجيا (بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا)، ولبنان (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) والصحراء الغربية (بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية).

(١) وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

أفريقيا

إثيوبيا - إريتريا

استقبل مجلس الأمن الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام والأمن، هادي العنابي الذي قدم أحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في إثيوبيا وإريتريا (S/2003/1186)، وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرارين ١٣٢٠ (٢٠٠٠) و ١٤٣٤ (٢٠٠٢)، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالالتزامات المعلنة في اتفاق الجزائر العاصمة، بما في ذلك الاتفاق بشأن لجنة الحدود.

وأفاد الأمين العام المساعد في بيانه بأن الحالة العامة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المحاذرة لها مستقرة نسبيا بالرغم من الصعوبات القائمة في عملية السلام بسبب التأخير في رسم الحدود والزيادة في البيانات الحماسية المتبادلة بين البلدين. وأعرب عن أسفه لعدم وجود حوار سياسي وللتأخيرات المتواصلة في تنفيذ قرار لجنة الحدود، فضلا عن القيود المتزايدة المفروضة على حرية تنقل أفراد بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وكرر في الختام تأكيد ضرورة أن يواصل مجلس الأمن وسائر البلدان المهتمة الالتزام على نحو ثابت بعملية السلام وبدعم جهود الأمين العام في المبادرات الجديدة الرامية إلى تيسير الحوار وبناء الثقة بين البلدين، بغية تنفيذ اتفاقات مدينة الجزائر وقرار لجنة الحدود تنفيذا تاما.

واعتمد المجلس بيانا صحفيا بخصوص هذا الموضوع (SC/7972).

سيراليون

في أثناء مشاورات معقودة في ٩ كانون الثاني/يناير، رحبت أغلبية أعضاء المجلس بتنفيذ خطة الانسحاب لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في القرار ١٤٩٢ (٢٠٠٣) وبحقيقة أن المسؤولية عن شؤون الأمن قد نُقلت تدريجيا إلى شرطة وجيش سيراليون. ورحبوا باستقرار الحالة في سيراليون وبتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام لسيراليون، داودي مواكاواغو (تنزانيا). وسيتلقى المجلس في شهر آذار/مارس المقبل تقريراً من الأمين العام يتضمن توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة في المستقبل في سيراليون. واعتمد المجلس بيانا صحفيا بشأن هذه المسألة (SC/7974).

كوت ديفوار

في أثناء المشاورات التي أجريت في ١٥ كانون الثاني/يناير، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إلى مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2004/3) الذي تضمن توصيات بزيادة وجود الأمم المتحدة في ذلك البلد. وعممت فرنسا مشروع قرار لإنشاء عملية للأمم المتحدة في كوت ديفوار.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٢٢ (٢٠٠٤)، الذي قرر فيه أن مطلبه المتعلق بتجريد كيسنغاني والمناطق المجاورة لها من السلاح، الوارد في الفقرة ٣ من القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) لا ينطبق على القوات الموحدة والمهيكلية من جديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة المشمولة بالبرنامج الشامل لتشكيل جيش كونغولي وطني موحد ومهيكل من جديد. وقدمت فرنسا مشروع نص لتكملة القرار المتعلق بإنشاء آلية لرصد الحظر على الأسلحة المفروض في القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣).

جمهورية أفريقيا الوسطى

في جلسة معقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء المجلس إلى عرض قدمه الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، الجنرال لامين سيسسي، بشأن التقرير عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2003/1209).

وقدم الممثل الخاص للأمين العام إفادة بشأن إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات، وبخصوص الجدول الزمني الجديد للانتخابات، والحاجة الملحة إلى أن يساعد المجتمع الدولي جمهورية أفريقيا الوسطى في التحضير للانتخابات العامة المقبلة (البلدية والتشريعية والرئاسية). وحذر أيضا من تفاقم الأوضاع الأمنية في بانغي وكذلك في داخل البلد. وعلّق على الحالة السيئة للاقتصاد والمشاكل الخطيرة التي تواجهها الحكومة الانتقالية في المجال المالي وفيما يتعلق بالميزانية.

واسترعى مختلف أعضاء المجلس الذين تناولوا الكلمة الانتباه إلى حقيقة أن جمهورية أفريقيا الوسطى تمر حاليا بظروف حرجة. ورحبوا بالتقدم الهائل المحرز في الحوار السياسي. وكان ثمة اتفاق عام بشأن الأوضاع الأمنية غير المستقرة والأزمة الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة التي تواجه البلد.

وعقد رئيس المجلس اجتماعا بشأن هذه المسألة مع وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى.

البعثة إلى غرب أفريقيا

في جلسة عامة معقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير، أحاط مجلس الأمن علما بالتقرير المرحلي للأمين العام عن توصيات بعثة المجلس إلى غرب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٣. ولاحظت الوفود أنه لم يتحقق أي تقدم هام في المنطقة منذ ذلك الوقت واتفقت على أهمية اعتماد نهج إقليمي إذ أن معظم المشاكل القائمة ذات طبيعة انتقالية.

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

استمع المجلس إلى تقرير الأمين العام عن أنشطة لجنة تحديد الهوية التي أكملت مهمتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بأنشطة العنصر العسكري للبعثة، فإنها ما زالت تركز على رصد وقف إطلاق النار وتظل المنطقة التي يتحمل ذلك العنصر المسؤولية عنها هادئة. واقترح تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لتمكين المغرب من الوقت اللازم لاتخاذ قرار نهائي بشأن تنفيذ أحدث مقترح لخطة السلام الذي قدمه المبعوث الخاص للأمين العام، جيمس بيكر. واعتمد المجلس القرار ١٥٢٣ (٢٠٠٤) الذي مدّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

الشرق الأوسط

لبنان

وفقا للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، عقد مجلس الأمن جلسة سرية مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، استعرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام مع مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2004/50). وشدد الأمين العام المساعد على أن الأمين العام، نظرا للظروف السائدة في المنطقة، يوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

واعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٢٥ (٢٠٠٤) الذي مدّد به ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

عقد مجلس الأمن جلسة الإحاطة العلنية التي يعقدها شهريا حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران برنדרغاست، تقريراً إلى المجلس عن أحدث التطورات وقال إن عملية السلام ما زالت متعطلة. وفيما بعد، واصل المجلس مداولاته في إطار مشاورات سرية.

أوروبا

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

تلقى مجلس الأمن تقرير الأمين العام الذي تضمن إعراباً عن الأسف لحقيقة أن القيادة بحكم الواقع في أبخازيا مصرة على رفضها أن تتخذ كأساس للمفاوضات وثيقة الأمين العام المعنونة "مبادئ أساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" ورسالته التي أحال بها تلك الوثيقة، وكذلك عن الأسف للصعوبات في نشر عنصر الشرطة المدنية للبعثة. واعتمد المجلس القرار ١٥٢٤ (٢٠٠٤) الذي جدد بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد أعد ذلك المشروع فريق أصدقاء الأمين العام.